

مكتبة المجلد الرابع برقم ٤٠

٤٠

مكتبة المجلد الرابع برقم ٤٠

٤٠



مكتبة اشفاق الزوا

الحمد لله الذي جعل العلم موضعاً للقيمة  
والفكر موضعاً للجود والكرم

91

ولو كان المراد الوجوب الوجودي لفسد الأمر ١٠١٠ إذا كان المراد ما فرض في كونه وجوب الوجود  
 في المقصود هذه المسئلة بان ان لهذا المفهوم فرد في الواقع ولهذا العنصر حقيقة في ذاته  
 والى اصل ان هذا المفهوم كبر المفردات امر ذو منسوخ في الذي هو وجوب المفهوم في الخارج  
 لا يستلزم كونه ذا افراد ذهنية فمفهوم الخارج كما لا يخفى **قوله** انه لا شك في وجوب وجوده  
 ان في وجوب الوجود هو وجوب في حقيقة طبيعة الموجود غير نظرية خصوصيات الافراد بل بتفريق  
 المتساويين وان كان العلم بوجود الطبيعة انما يحصل من العلم بوجود الطبيعة الافراد اذ في حقيقة افراد الوجود كمن  
 ما هو موجود مع قطع النظر عن خصوصيات الموجود وهو الوجود في ذاته في الحقيقة فلهذا يرد ان هذا الامر لا يمنع  
 اذ الوجود الغير المشكوك فيه ممكن في نفسه فيكون واجب كافي اذ الموجود ٢ هو موجود في ذاته  
 ان يكون واجب او ممكن ولا بد ان يتكف في الاعتدال عنه بان لا شك في وجوب وجوده لا شك  
 في وجوب وجوده اذ موجوده الموجب جبرته وهو ان يتحقق ان يكون واجب كافي المحقق في الحقيقة ان  
 الاعتدال لا يخفى اذ الصيغة قول الله فان كان واجب راجع الى الموجود الغير المشكوك فيه الذي هو  
 الموجود في الوجود لا في ما هو علم منه ومن موجوده الذي لا اثر له فيها كما لا يخفى **قوله** انه لا يمتنع وان  
 اشرف وان كان غير ممكن اقل من ذلك من المناسج الذي لا مانع الذي اعتبر فيه حدث في حقيقة  
 في اثبات حدوث العلم وعدم توقف منبع الله سبحانه عليه لان العلم غير في العلم كمن  
 فذلك ايضا بعينه ولا نظرية الطبيعية الطبيعية فينتوقها في كون الحركة مستعدة في الحركة غير المتحرك  
 وغير المباشرة للمتحرك ولا كونه اوثق فلكونه شبه الذنوب بانكم فانك قد عرفت انه ممكن  
 انما البرهان القدر هو اوثق البراهين في اثبات الوجوب لكن من البراهين التي  
 ما هو اقربها في العلم في الوثوق بل ان يكون في مرتبة في ما هو به الشئ الرئيس وهو  
 بالمراد من المشرقة عن حق المنزوم وهذا المشاع لكونه نظرية طبيعة الوجود ما هو وجوب كاعرف  
 كذلك فان مفهوم الوجود انما ينشأ من ذاته ثم بذاته في غير اعتبار قيد زائد في ذاته ثم هو  
 لم يكن بذاته لكنه لا يفتقر عنه ايضا اولئك هذا الطريق لم يوافق سائر الطرق اذ هو سهل  
 كمال مفهوم الموجود ان جوف الوجود هو وجوب لذات الوجوب في نفسه وكون طبيعة  
 الوجود مستلزم في فرد هو الوجوب لذاته حال من احوال تلك الطبيعة فاستلزامه لال كمال  
 تلك الطبيعة في حال اخر لها معلول كمال الاول اولئك جميع البراهين اثبات الوجوب

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

٥٧ موضوع علمهم على المتحرك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

والله

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

تحت کور و در نوع متوقف حصوله مع فرد اخر  
 و تک النوع کالاب و اما با حق التزاور و التزاور  
 هر ان کور و متا لا توقف حصوله مع فرد نوع  
 کسول کراخین در الطول و العرض  
 البقاء و التزاور

[illegible]



والمعنى ان البرص عبارة عن نسبة البقرة الى حشرات الحمار الزرقاء  
لما في غريزة البقرة في التقعر كما قالوا وجملة المصنف هو تبيان  
والمعنى ان البقرة تقطع كل طرف من طرفيها مبعوثات من الحماريات او اولئك  
من الاناس الذين يلقونهم في الزواجر والحق ان كل من علم منهم ان  
في الزواجر الحمارين عددا من علمهم وجميعهم يفرحون حيث يهاولون في  
منطقة الاناس الذين يلقونهم في الزواجر او يلقونهم في الزواجر او يلقونهم في الزواجر

٢٠٠  
 ارجو الاطلاع على  
 كتاب الحجاب المرفق  
 لا يفرق بين الحجاب  
 طبعه من سنة ١٣٥٠  
 خسرنا الفداء

لا يكون له مبدأ أو هو غير متناه  
المتناهي فالفناء المبرور  
في سنة ١٢٣٦

في نفسه فهو كغير الوجه في الملك من غير ان يكون له نفس في نفسه وفي نظير المنة والفرق والتقدير ان النفس  
كما لا ينفك بوجه تام **قوله** يستشهدون في اني لا عاين لهم يعينون اني لا اراهم بل يعينون  
يعينون من غير ان يكونوا اولياء عيونهم في طريقة اهل السرك وعبره شبه من الغنى والواجب  
والشئ الكمالين فانهم بعد تركه انفسهم القصة الباطل بالهايات والما يهتدون به في التفرغ والذات الساقية الى  
الشئ لهم في معدن الخود ومنع الوجه من اني لا اراهم بل يعينون اني لا اراهم بل يعينون اني لا اراهم بل يعينون  
حقيقة اني لا اراهم بل يعينون اني لا اراهم بل يعينون اني لا اراهم بل يعينون اني لا اراهم بل يعينون  
عليهم سيرة الحقايق بدون مثلكم وهم وشارحة شبهة فان قلت فبار وجه جعل في البرهان والذات الساقية الى  
من تلك الطريقة قلت من حيث انه فطر في الوجه المطلق والوجه المطلق المعبر عن جميع القيود والذات الساقية الى  
الذات الساقية على ذاتهم والوجه المطلق الذي نظرا فيه وان لم تكن معبر عن القيود بل هو لا يشترط  
القيود وفرقا بينهما الا انه مشرح من ذات ذاته فهو وجه من وجوههم في التقوية وجه من وجوههم في التقوية  
ادانته حقيقة ثم قلنا استشهدنا به عليه اذ وجه الشئ هو الشئ بوجه فتنقل **قوله** بعد اذ وجه الشئ هو الشئ بوجه فتنقل

في افراده ولا تشبهته في القدم بين الطبيعة وجميع الافراد والفرق بين العبارة الالائية والعبارة  
التي بقية ان العبارة لها بقية كانت على كونها موصولة بالمتكلم في العبارة الالائية علم  
عليه باشتغال بهرورة الاشياء كذا في ايضا فلا تفرق والفرق بين هذه العبارة والعبارة  
الالائية ان هذه لا تفرق في موهوم القضية ولكن في محمولها فلا تغفل **قوله** مجموع الموجودات  
من حيث هو ليس له مبدأ قال المحقق الفخر في ان يتم في تقدير وجوده الوجوب للفظ اقول لعل  
المحقق عليه في رفع الباب الكلي بمجموع في الاشارة لكن مراد المحقق ان هذا المجموع الموجود  
اعني الذي لا هو موجود على غير ما مرده كما سبق فتقول لو كان المجموع الموجودات من حيث هو  
مجموع مبدء ذلك المبدء لوجب كونه موجودا يكون واخذ في المجموع المتفرقة من حيث كونه على  
المجموع يكون متفردا عليه فيقدم بشرط نفسه وايضا لما كان علة المجموع علة لكل جزء منه  
فيتم كون ذلك المبدء لكونه جزءا من المجموع علة لنفسه فيقدم بشرط نفسه من هذه الجهة  
**قوله** مجموع الموجودات من حيث هو موجود بمتشأن ان يعبر لا شيئا محضا قال المحقق الفخر  
ان اراد ان المجموع المذکور بشرط كونه موجودا بمتشأن ان يعبر لا شيئا محضا ثم وجميع الممكنات







يشعر بالقدرة بين المتدين والمراد بالقدرة بالذات وفي الحقيقة من العذات من وقد ان العذات  
 لذلك يجب ان يكون عذاته من جميع احواله بمغز عدم حجب شئ منها في احواله عنها والذات  
 بانه قوله لا يمكن ان يكون ممكن ما من الممكنات من ان الوجوب الممكنات اقول ان الوجوب  
 يمكن الممكنات من حيث هو مجموع او لوجوب شئ من الممكنات وهذا الدليل مبني على مقدمة اخرى غير  
 يتبينك المقتضى وهو ان الممكن لم يجب وجوده لم يوجد والدليل على ان لا يمكن وجود الممكن  
 بمجرد الاولوية فان افرجهما وقوع وجبه في ما ان يمكن وقوع عدمه بلا غير مجموع وجوده او لا يمكن  
 فان الممكن كان وقوع وجبه مع الممكن وقوع عدمه تسمى بالبرج وان لم يمكن مبني كون الاولوية  
 وجوبا وجبه فقولنا الدليل هو ان موجب شئ يجب ان يكون موجبا لوجبه والممكن ليس موجبا  
 لوجبه ستر اذ مفيد الوجوب لا يمكن ان يكون عارضا عن الوجوب فموجب شئ لا يمكن ان يكون  
 ممكن فلو لم يمكن الوجوب لم يمكن ان يتحقق موجبا **قوله** اذ لا شئ من الممكنات  
 مستفاد بغيره لانه الوجبه ولذا الله يقرر اقول الله ان هذا هو البرهان المستند لا سبيل  
 الاخير وتقرره انه لو لم يمكن موجب له الوجبه بانه لم يحيل موجب اتم اذ الوجبه لا يمكن  
 الله بالاستفادة من غيره وبغيره الغير لما لم يكن له الوجبه بالذات فيجب ان يستفاد  
 الغير والاختيار وان كانت غير ممكنه لما لم يمكن شئ منها وجوبا بالذات فموجب حكم  
 ممكن واحد فمن ان يحيل الوجبه **قوله** ولا شئ من الممكنات المستند من غير اتم وهو ان  
 مجرد الامكان اقول ان امر من الاولوية انما ثبت بالنظر في الوجبه بالفعل ويمكن ان  
 الدليل باننا مجرد الامكان وقوع الوجبه من فعلية وذلك بان في لا شك انه يمكن  
 ان يقع ممكن ما موجب في احواله ولولا وجبه الوجبه لا يمنع ذلك اذ الامكان وقوع موجب  
 في تقدير عدم الوجبه يتوقف على وقوع الوجبه في احواله واما وقوع الوجبه في احواله فطبيعة  
 يتوقف على الامكان وقوع وجبه في احواله الدور او نقول وقوع طبيعة الموجبه ٢ هو موجب  
 ان يكون بلا مبدء والا يلزم تقدم شئ في نفسه ووقوع طبيعة الممكن ٢ هو ممكن للبدن من مبدء  
 ولو فرض الموجبه الممكن الوقوع في الممكن لزم اجتماع انقيضين او نقول مجموع الافراد  
 الممكنة الوقوع للبدن من مبدء لا يمكن ان يكون نفسه ولا جزؤه بل يكون خارجا  
 منه فعمله تقدير عدم الوجبه مبني ان لا يكون ذلك المجموع ممكنا بالامكان الممكن

في ابطال الاولوية  
 واشتات ان العذات  
 يجب لم يوجد

في  
 موجود  
 الوجودات المتشابهة

الوجوب

وقس

في الفاعل

في الفاعل

وفسر هذا من الطرق **قوله** المقدم ان الله سبحانه وجه العالم بوجهه من غير ان يكون له فاعل  
 وجوب الفعل من غير ان يكون له فاعل وجوب الفعل من غير ان يكون له فاعل وجوب الفعل من غير ان يكون له فاعل  
 هو وجوب المقدم لبعض المتكلمين فمهما تراءى احد بين الامرين والاشعوبه وبين المقدم وبين  
 المتكلمين والامكان وان كان بل يجب عنه فمفعول فعله ان الله في مذهب الاشعوبه والاول فاعله  
 غيرهم وانما بينهما بين المقدم وبعض المتكلمين وبين الامكان وان كان بل يجب عنه فمفعول فعله ان الله في مذهب الاشعوبه والاول فاعله  
 وقت الاول مذهب الامكان وانما في مذهب غيرهم ولا نزاع لاحد من جهة صدور الفعل  
 والترك منه بالنظر في ذاته فتشعر قطع النظر عن القدرة ومعها يرتفع النزاع بين الامكان والقدرة  
 ويبقى بينهما وبين الاشعوبه وتقرير له القدرة والاختيار بالحق المذكور ليس بكون الامكان  
 المشترع فيه هو الذي يجب بالمعنى القابل لصفة المذكورة وليس كذلك الا ان يراد بالحق ان الامكان  
 الوقوع ومن قال بوجوب الفعل لم يقبل كونه كنف الفعل عنه ثم اذ وجب احد سائر  
 ذلك القائل بوجوب الفعل عنه دائما او غير دائم هذا ثم اقول لفظ الذي يجب يمكن كونه لفظ  
 لبناء الفاعل وهو كون الفاعل موجبا لصفة المفعول والوجوب لصفة المفعول يعلق في كل  
 يجب منه الفعل لا قدرته واختياره كلفظ المضطر وبصفة الفاعل يعلق في كل يجب فاعله  
 بقدرة واختياره والامكان لوجوب الفعل عنه ثم بقدرة واختياره واردة غير متفكر  
 وغير زائدة عن ذاته ثم وعند المتكلمين يعتبر مفهوم القدرة والارادة والاختيار مثال  
 ذلك كونه لا زائدة عن الذات ومنفكة عنها والضم ولو كان بمعنى التوكل متعلقا بمفعول  
 وقاما عن الذات كما لا شئ ولا منفكة فقط بالمعنى المذكور كما المفعول زعم المتكلمون ان الله  
 في مذهب الامكان ليس بالامكان بل في مذهب الاشعوبه المفعول ولذلك يجوزونهم في ذلك  
 زعمهم ان في علمية الله عند الامكان كفا عليه ان رزق الخلق والشمس في الارض فاعله تعالى الله  
 ذلك علوا كبيرا ولا يمكن الفهم في انهم لا يطيعون عليه ثم لفظ الموجب يفتح اقليم  
 ولو اطلقوا الموجب بفتح الهمزة في انهم ارادوا كون الفاعل محكوما عليه بوجوب الفعل  
 عنه لا كونه مضطرا بل الوجوب بكسرها يعني انه يجب فعله عنه بقدرة واختياره فهو موجب  
 بمعنى لوجوب المفعول وقا جميع انحاء عدمه من غير ان يكون له فاعل في نفسه لفظ الوجوب  
 والموجب مع ما شئت اليه مما يوجب لهذا النزاع ومنش ذلك لا يشيع والد

وغيره  
 الفاعل كونه  
 الفاعل موجب



فلا نزاع ولا شبهة عند التحقيق في ذلك **قوله** انه ذهب للمليون في طلبة ان تاثير الوجود في العلم  
 بالقدرة والاختيار علم انه اذا صدر عن فعل اختيار في ذلك من مبادي الوجود العلم  
 والشيء والارادة والقدرة وهذه صفات ثابتة بذواتها زارية عليها وقد يتفكر بعضها  
 بعض ولا يتقبل صدور الافعال الاختيارية عن بعضها كلها او بعضها فالفعل الاختياري هو  
 ما يصدر عن الفاعل تلك المبادي والقادر المختار من غير صدور عنه الفعل تلك المبادي  
 ولو فرض ان تلك المبادي حاصلة لواحد من القاديين في فعل مخصوص وانما كان  
 ههنا من دونه وانما ولا يصح يفتق ذلك في كون ذلك الفعل اختياريا والذي كون ذلك الفاعل  
 قادرا مختارا اذ عرفت ذلك فاعلم ان صفاته لما كانت عين ذاته نعم فبذلك الفاعل  
 الاختياري في العلم والشيء والارادة والقدرة يكون حاصلة له نعم وانما فلو دام عنه نعم  
 الفعل بسبب دوام تلك المبادي كما هو ذهب الحكماء لم يكن ذلك في القدرة  
 نعم في القول بكونه ن تاثيره نعم في العلم بالاختيار ليس محض بالمليون من الحكماء والمليون  
 بذلك والذاتي المقابل لهذا الاختيار محال فيقول به احد نعم الكتاب الذي قال به الحكماء  
 وهو غير دوام الفعل وقدم الله لا غير ولا هذه الصدور والترك فان اريد بالنظر في  
 نعم فقط من جن انضمام تلك المبادي فالقول به ايضا غير محقق بالمليون وان اريد  
 مع انضمام تلك المبادي فالقول بحد ما غير محقق بل كما في المعركة والمطامير فيكون  
 بذلك فالتزام بين المعركة والحكماء وانما هو في دوام الفعل وقدم الله لا غير  
 بين الاشوية والحكماء في ذلك في مطلق الوجود ايضا فقط لا غير **قوله** ان بعض الحكماء ليس  
 منها لذلالة لانه لا يغير من صفات الفعل والترك التي في الاختيار بها يتغير ان يراد  
 به المكان الوقوع المستلزم لتفكاك الفعل عنه نعم لمصدر القول بالاختيار رتبة  
 المتغير محضا بالمليون والله فاصحة بمعنى المكان بالنظر في ذات الفاعل لا في غيره  
 القول به بالمليون بل الحكماء ايضا فيكون بها وقوله فان للضالفة في  
 تعريف القدرة عبرتين لتعليل لعل الصفات الممكنة الوقوع بغير احد من عبادة  
 الحكماء في تفسير القدرة بصفه الفعل والترك ومع العبادة الاخرى من وق الله  
 فلو لم يكن معنى الصفات في عبادة المليون هو الله تفكاك بل كان هو الممكن  
 بالنظر

ارادة ان كل فعل في  
 عبادة الوجود العلم  
 والارادة والقدرة

لا غير بين المعركة والاشوية  
 في مطلق الوجود

49  
 بالنظر في ذات الفاعل لم يبق نزاع بين الحكماء والمليون في معنى الاختيار ولما حكم بين  
 النزاع بين الحكماء والمعركة ليس الله فيهم الوهم وصدورنا وارتقاء حقيق المعركة بل  
 لان الله شئ له لا يجوز ان يكون الفعل مع منهم القدرة ايضا كما عرفت **قوله** فان لم يكن  
 في هذا الكتاب تحطية للشئ حيث صدر الله في رتبة الفعل والترك فترتب بين  
 عبادة الحكماء والمليون وجعل الكتاب قسما من قسما فلاختار بهذا المعنى ونسب الحكماء  
 مع انهم ليسوا في ذلك بالذاتي بهذا المعنى وهذه التحطية مع قطع النظر عن محل الصفات  
 بمعنى المكان الوقوع والافتقار للصحة على المكان الوقوع المستلزم لتفكاك  
 فبذلك المبادي المقابلة لهذا الصفات هو معنى مشاع الله تفكاك فله تحطية كما ينبغي ان  
 يعنى هذه الاشياء واما في كثير ان يكون قوله والغرض ان معنى الصفات هي ليس  
 الحكماء كما قد يكون الله على ما اكثر اشياء واما في كثير وجود الله بعد ليس على  
 ما في بعض الاشياء يكون هي في ذاتها في مقام تفسير القدرة وقوله في ان للضالفة  
 هو لتفكاك كون الصفات بغير الممكن الذاتية فان كون القدرة القاديين بغير  
 العبادة التي المستلزمة بكون المعنى ان يكون في تفسير كون الصفات بغير الممكن  
 الذاتية فمحتمل ان لا يكون في عبارة المليون بترك المعنى والذاتي  
 المعركة بقوله نعم ان ليس من صفاتها لذلالة ان لا يختص هذه العبارة بالذاتي  
 في التحطية بل في ذاته لما كانت عبارة الصفات مشتركة بين الضالفة والمبادي  
 وان كانت عند كل منهما بمعنى آخر كما ان المناسب ان يفسر الذاتي بامتناع  
 لان تفسير الاختيار بالصفه المشتركة يطلق الذاتي على مقابلة الاختيار بغير  
 التفسير وتعيين المعنى المراد في الوجود بغير ان الصفات بغير الممكن  
 الذاتية هو المشهور ويكون الذاتي بغير مقابلة الاختيار بهذا المعنى بقرينة المقابلة  
 مع ان الضالفة لم يوافق بين اثنين بل في بغير هذه المعنى في فهم **قوله** فان لم يكن  
 في هذا الكتاب ان يظهر الذاتي المذكور في غير اذ عرفت ان الذاتي بغير  
 وجوب الفعل منه نعم مع العلم والارادة متفق عليه بين الصمد وغيره  
 كذا حدوده و بين الحكماء وبعض وجوب الفعل عنه ثم شانه بدون فهم العلم والارادة



قد يتفق عليه فيها البصير الذي بجهنم لا يتفق بهذا المعنى بل ينفي ان ينفي متعلق  
 وادواته ثم في الازل بايجاد العالم فيجب ان يتحقق النزاع بين المقصود والحكيم لكنه  
 ليس غير النزاع في حدوث العالم وقدمه فاذا ثبت حدوثه استلزم قدمه الذي يرتفع  
 الذي ب الفاعل جهنم بالضرورة فلهذا جبه في الاستدلال الذي ذكره الله في هذا  
 الاستدلال انما كلف اليه في ارادته الذي ب بالضرورة الدال كما لا يشترط في **قوله**  
 وقد شغلنا لم يقرب ذلك لا في اذ في تقدير هذه الاجزاء او غير لما كان المصداق به استماع الترجيح بارجح كما انما ينبغي  
 فيمكن ان يكون في الدليل معارضة عليه لا يقتضيه على امتناع الترجيح بارجح كما يمكن ان يكون  
 اجزاء الدليل ولا يرضى عليه ولا قول المحقق الفخر ان المعارضة منه مذبذبة في المقام  
 اوله ان يمنع لزوم الترجيح بارجح لحدوث كون المبرج علم الفاعل بالاصح وليس  
 المنع للحكم او اذ منع التوقف في لشرط في تقدير كون الفاعل مختار له وجه  
 صحيح ولا في تقدير كونه موجبا والله شرعا فلا وجه لغيره لغير اذ علم الفاعل بالاصح  
 لو انما ان يكون مرجحا في تقدير خفي الفاعل انما في تقدير اليه البصير اذ قد ثبت  
 ان الذي ب الذي يقول بالحكيم ليس بغير عدم العلم والادارة الا ان الحكيم لما لم يقبل  
 حدوث لم يكن ذلك منه وجه وسنة المنع لا يلزم ان يكون منه وجه للما في المصلح انه لا  
 في ورود هذا المنع بين ان يكون الفاعل مختارا وبين كونه موجبا بالمعنى المذكور في  
 والبصير بوجه ما قد كان اجزاء الدليل من غير المقصود في الزمان في الحكم وهو ليس  
 بصحيح لا يقتضيه في امتناع البصير وهو ليس علم عندهم **قوله** فكيف يصح  
 انما اقول فيه كبت الله ان لا ادله انه لا يصح استماعه في مطلوبهم بربان فهو كك  
 لا يصح استماعه من قبل الاستشوار البصير بربان كمتبويه الترجيح بارجح وان اراد ان يصح  
 استعمال الاستشوار له الزمان ولا يصح استعمال المعزلة والمقصود له الزمان فليس  
 لهذا الدليل لا يقتضيه في استماعه القسمة لشرط المتقابلة لا يصح استعماله الزمان  
 في الحكم اوصم كما عرفت في حق ان هذا الدليل في تقدير الذي ذكره الله في  
 اجزاء اوصم لا من قدر الاستشوار ولا من قدر غيره لا بربان لا يقتضيه في التوقف  
 في شرط حدوث وهو غير معناه المسكين اما عند الاستشوار فليجوز الترجيح **قوله**

بلا بارجح

والله

ولا عذر غيره فذلك المبرج عندهم انما علم الفاعل ولا أدوات الوقت ولا الزمان لا يقتضيه  
 استماع جميع اقسام التسم وهو غير مسلم عند الحكماء لعدم كونه اجزاء الزمان في تقدير  
 في تقدير حدوث الفعل المطلق بان لا يكون الفاعل موجب لزوم قدم الفعل المطلق  
 والدليل ان قدمه لشرط نفسه لا لا لو كان الفعل المطلق حادثا لتوقف حدوثه على  
 شرط هو البصير فلهذا فهو من حيث انه داخل في الفعل المطلق متاخر ومرتفع  
 انه شرط محض لحدوث الفعل المطلق متقدم فيلزم تقدمه في نفسه **قوله** كلف في تقدير  
 ومن يتبع في انهم انما الذي ب مطلق بالدليل المذكور وهو انه ان كان تارة في  
 في الحادث كيتج بارجح غير اذ راد في لزوم قدم العالم وانما في الحادث وفيها  
 محال ولا يذهب عليك ان هذا الدليل لا ينفي الذي ب اوصم بربان ولا الزمان  
 لا الاول مقدون الترجيح بارجح لما كان حيزا عند الاستشوار فلو كان الفاعل موجب  
 والفعل حادثا لا يلزم التوقف في شرط حادث عنده ولا انما في حدوث التسم  
 في الحادث غير مستمع عند الحكيم كما عرفت **قوله** ارجح في الفعل المطلق قال المحقق  
 الفخر لا وجه لهذا التخصيص بل الظاهر لزوم قدم كل فرد من افراد  
 وبالجملة قدم كل ممكن صور الفاعل الصادرة عن العبد وبالاختصاص اتفاق اهل  
 الاسلام وقدم الكل في مدعيه الله في القائلين بان لا فعل في الوجود الا الله  
 لجرى الدليل به شبهة وهذا الشيخ وافق كما لا يخفى اقول قد عرفت ان هذا البرهان في تقدير  
 ان لا يلزم اوصم بربان في اجزائه في تقدير اخر في تقدير حدوث الفعل المطلق كما ذكرنا في تقدير  
 الدعوى في بربانية كما زعم المحقق فلهذا لا بد من هذا التخصيص لئلا ينفي المقام الا ان هذا التخصيص  
 لا يجعل البرهان في تقديره تاما بل يجعل المدعى كبت يستفزع عن البرهان في فهم البصير الذي  
 بهذا المعنى عن الذي بربان انه كلف عليه لا يستلزم قدم الفعل الا اذا كان الفاعل  
 بذاته موجب تاما والقائلون به بالاياب لا يقولون كون الفاعل موجب بذاته بالنسبة  
 كل جزء من اجزاء العالم فان وجدوا الحادث في فرد من افراد مستعدة عندهم اليه ثم بشرط  
 ووقعت محضه لوجوب كل منها بربان كمنع به نفس فربان الذي ب بهذا المعنى لا يلزم  
 الا قدم الفعل المطلق وما ذكرنا لزوم قدم كل فرد من افراد العالم من انما يلزم

في تقديره انما هو العلم بالفعل المطلق



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

91

[illegible]



ما ينكر كونه عليه وان كان تحقيق المقدم فلهذا وادله اذ قد تقرر على ان لا يجاب عن المفسر ان  
 وحاجة في هذا التفسير للام في الاستدلال في هذا التفسير مستدرك فاضلا في تحقيق  
 الموجب الواقع فيه بالنام واليهما المختلف عن الموجب بالمعنى المذكور اعني باللفظ ان  
 يتطابق بالترتيب في شرط اذ لا يتصور كونه غير نام **قوله** قد لا يتصور في ذلك  
 الموجب ان لم يشترك في قول المحقق الفخر في بحث اذا المتبوع من الموجب ان  
 ما يكون ذاته كافي في الفعل من غير احتياج في الشرط ولا في العلم بالمصلحة وهذا غير متصور  
 اقول العلم بالمصلحة اذا كان معنى ذات الفاعل ليصدق ان ذاته كافية في غير  
 حاشية في اعتبار امرنا في غير ذلك لا يشترك في كونه يراد عليه ان المتبادر من قوله احد  
 معتبر عند الحكماء والادوية عند المقام ان الموجب المعبر عنه الحكماء وهو المعنى الثاني فان  
 المعنى الاول عند المقام والحكيم واحد واليكن هذا المعنى موجبا في التصور كون احد  
 معتبر عند المقام والحكيم **واحد ليس به** والادوية معتبر عند الحكماء في ليس الموجب ان  
 مشترك بين هذين الموجبات من الموجب المعبر الاول المعبر عنه المقام وباللفظ ان في المعبر عنه  
 الحكماء فقط فان الموجب باللفظ ان لا يتصور في ما وغير نام كما عرفت فاقول  
 واليهما المختلف عن الموجب النام وان كان محالاه قال المحقق الفخر في الادوية كون  
 القيمة المذكور للتوضيح بدو منع الاستدلال في الادوية وجوابه ان قوله في غير نام  
 بين وما ذكره بقوله او لو كان حادثا في نفسه كانت رتبة هذا الفاضل بقا بقوله  
 لزوم قدم العالم للذي باب بين لاجته في شبهة ان قول ليس في الخبر لا يثبت  
 هذا الشبهة وانه لا يصلح للشبهة **قوله** وانما ذلك المختلف ان لو كان في الفروع  
 حدوثا لا يترتب عليه تقدير الاجاب في الازل في الحلف لان سوا توقف في شرط ام لا  
 اذ الشرط وان كانت غير متناهية في غير حدوثها في النوع ايضا لصدق الاثر المطلق عليه فيلزم  
 المختلف لان في نظر ادع ان لم يثبت فينا سبى حدوث جميع ما سوى الله ثم متناهية ان كان  
 بالنوع من ذلك مما لا يسيل اليه عقلا لو سلم ذلك لا يلزم المختلف في تقدير التوقف في  
 الشرط المتعاقبة وان كان يلزم المختلف وذلك غير ما ادع في حله ايضا قد عرفت  
 ان بناء الاستدلال ليس في زعم الاجاب في الازل بل في تقدير الاجاب مطلقا

لا يتصور

فان قيل في قوله في غير نام  
 في غير نام في غير نام في غير نام  
 في غير نام في غير نام في غير نام

وله

**قوله** ان من قبته او مجموع قول لاداء الاول المعبر وادله ان في الشرط والحق شرط  
 في المعبر عنه وقول المحقق الفخر في تفسير قوله من قبته في الحدث ان يحدث  
 شرط عقبي شرط سوا وبقي الاول او لا كما في المعبر من ان لا يكون في الشرط  
 ان شرط يجوز وباحتمال يظهر في الاجتماع بدل من ان الساقب يكون في الشرط ايضا  
 وذلك بما اذا حدث كمنح في شرط حادث معه او في حدوث قبله ولا يجوز ان يحتاج  
 في شرط حادث قبله وان كان في قبته والادوية في التوقف في ان الساقب ان الى رت اذا  
 احتج في امرنا في عليه بالزمان كمن ان يكون ذلك الامر معادله في عدم حدوثه وكما  
 ان يكون شرط لما في مع الاستدلال ان المعبر ما يكون مع عدم مرجح للمعلول والشرط  
 ما يكون بوجه مرجح له فلو كان مرجح حدوث المعلول ساقب عليه بالزمان كمن ان يقدم  
 عند حدوث المعلول فيكون في تمامه مرجح فلو كان شرط له كان مرجح مرجح له فلو كان  
 قبله بالزمان يلزم المختلف لانك فقط **قوله** لا يفي في هذا التفسير ميزم اقول  
 المحقق الفخر في هذا اذا كان الاجتماع في الازل في الاجتماع احتمال اخر شبهت كعليه  
 قوله في هذا كعليه في ما قلنا من قبته في هذا وهذا الكلام ليس يكون الاجتماع في  
 في الازل وهو يثبت اذ الكلام في الشرط الى ذاته وكلام الفخر لا يتوقف في الاجتماع في الازل  
 بل اذا كان الاجتماع مع المعلول يلزم المختلف ايضا لكن لا كلف المعلول فقط بلفظ  
 مجموع المعلول في مجموع الشرط الى ذاته مجتمع في مثل **قوله** العدة في اثبات حدوث  
 العالم اجتماع الملبين او غير ان حدوث العالم بمعنى جميع ما سوى الله وان لم يكن ثابتا بالدليل  
 العقلي بل ان ثبت بالدليل انما هو حدوث عالم الاجتماع فقط لكنه ثابت بالاجماع  
 والحديث الذين هما المعبر فينا لا يسيل للعقل اليه في لو سطر اركان بعض ما سوى الله  
 ثم قد يادو سطر في الاجاب بين الله وبين ما سوى الله غير معقول في غير ثابت بالدليل  
 العقلي وما لا يكون ثابتا بالدليل العقلي اذا كان مخالفا للاجماع والحديث فهو ملل  
 يستغنى في تكوين الباطل عاقل وقد تقرر في اثبات حدوث العالم بالاجماع والحديث يستلزم  
 الدور لتوقف مجتمعا في اثبات النبوة المتوقف في قدرة الوجه ثم والدي ان  
 لا يقدرك عدم اظهار المعجزة في يد الكاذب وكما بان اثبات النبوة لا يتوقف في العدة

مقدور







ويكون مستندة في غير الذات جبر الذات لا القدرة بل بالاجاب فيلزم كون الجواب حجة  
 في البعض وهو صفة القدرة وقادرا في العنق وهو غير من الصفات والذات فيلزم  
 الوسط والتمويه وهو في محله لا يخرج من صفاته نعم **قال** في **قوله** فان قيل اذا  
 كان الإرادة والعلم او قول فان قلت هذا التعارض لا يفيق با اذا كان العلم والارادة  
 غير زايدين اذ في تقدير زايدهما في الذات كما هو مذهب الله عز وجل فيمنع انفكاك  
 الذات على المراد لكون المراد لازما للارادة والارادة لكونها قديمة لازمة للذات  
 قلت القابل بزيادة الارادة لا يقول بل هو المراد اذ هو لا يقول بالاجاب ما اجماع  
 بل للمبدء علة ان يمتد راسطه في مقدرة ارادة اذ وقتها فحده وان كانت  
 الارادة لازمة للذات الا ان المراد ليس للارادة **قال** في **قوله** ان  
 هذا ما بين ان الوجوب بالاختيار ههنا في الاختيار اقول يمكن ان ياتي وجع فيلزم  
 لهم في الحكم في القول بالاجاب فانهم يقولون ان فعل العالم وتركه جميعا بالنظر  
 في نفس القدرة وفعله وجب باعتبار الارادة ووجوب الفعل بعد اعتبار القدرة  
 لذاته في مقدوريتها بالنظر في نفس القدرة وحده سواء كان الفعل قديما او حادثا  
 اصيل ان القول بالاجاب لذاته في القدرة على التحقيق سواء كان الاجاب  
 دالا او لا ولا القدرة على المعنى الذي ينبغي ان يكون مراد المسكتين  
 وهو صفة الفعل والترك بالامكان **الوقوع** فيلزم مع القول بالاجاب  
 مطلق سواء كان دالا او لا فان الظن ان مرادهم بالقدرة صفة الفعل  
 في وقت وتركه في ذلك الوقت اذ المراد بالترك في قولهم صفة الفعل  
 والترك ما هو مقابل للفعل ووحدة الزمان معتبرة في التقابل في الترك  
 الذي يفرض في زمان الفعل هو المقابل للفعل لا الترك الذي يفرض في الزمان  
 انما الزمان في الفعل اذا وجب في وقت لا يمكن ان يكون فاعله  
 الاختيار فيه لعدم مكان وقوع الترك في ذلك الوقت في القول بالاختيار  
 بهذا المعنى ليس الله لا يشعر فقط اذ عهده كذا ان يقع بدل الفعل تركه لعدم  
 قوله بالوجوب اتم فحده الفاعل في زمانه ولو كان العالم قد يقع هذا يرجع النزاع

في الباب

في الباب بالاجاب فيلزم كون الجواب حجة فيلزم كون الجواب حجة  
 ان يكون الدين اندسجور والحكيم في حفظه ذلك فان قلت وجوب الفعل  
 في وقت باعتبار الارادة لذاته في المكان تركه في ذلك الوقت مع قطع النظر  
 عن الارادة كما ذكره المعصوم **قلت** نعم لكن يمكن ان يكون ذاتيا للمكان وقويا  
 لا شعرا يقول بالمكان تركه في ذلك الوقت امکانا وقويا **قال** في **قوله**  
 القابل ان يقول هذا المراد بعينه هو الذي ذكره آتيا بقوله فان قيل اذا كان  
 الارادة والعلم بالعلم غير زايدين **قال** في **قوله** كيف حكم بانفكاك  
 ارادة الوجوب نعم قد عرفت انه لا دخل في ذلك لكون العلم  
 الارادة غير زائدة من حيث ذاته هو كون الارادة قديمة سواء كانت زائدة  
 او لا مع فرض وجوب الامر الا ان الفاعل بزيادة لما لم يكن في ذلك  
 بوجوب الامر لم يرد عليه ذلك وما اجاب عن السؤال المذكور وسيد كره في  
 آخر هذه المسئلة ايضا يدفع هذه الاشكال ولعل قوله في السابق اه  
 في هذا انه كان ينبغي للشئ ان يراد ما يقع في هذا الاشكال وان ما ذكره  
 لا ينفه اتم فيجب طرحة خلف قاف **قال** في **قوله** قلت كيف المعلول  
 عن علة التامة بحيث لا يخلل زمان آه لم يثبت كون زمان العلة متصلا  
 بزمان المعلول وتحقيق ذلك ان القديم لا يمكن ان يصير علة للحادث  
 الزمان بذاته فقط ولا بانضمام ما هو شرط لوجود ذلك الحادث فقط بل  
 لابد هناك من علة متعده ايضا لئيم علة ذلك الحادث بما هو علة له و  
 المعد يعتبر فيه كونه متعدها كجب الزمان في علة اثر الوجوب مع شرط  
 للحادث انما يجب وجوده باهر علة تامة له فبذلك ان ذلك الحادث  
 لكن بحيث يتصرف زمانا بمراتبه فان قلت المشهور ان العلة  
 كجب رجوعا مع المعلول كجب الزمان وقبده كجب الذات ايضا الممكن كجا  
 في العلة في البقاء كما يحتاج اليها في حدوث والعلة المتبقية كجب  
 كونها مع المعلول كجب الزمان قلت هذا في العلة المتبقية

سنة ١

ما كره

سنة ٢



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

55

عن الترك في حال لذلك وعن الفعل في حال الفعل وهذه المفردة  
هذه من مفردة اللجواب المنفردة اذ هو عدم يمكن الفاعل من  
امكن نفسه عن احد طرفي المندرجين وهذه عن كلا طرفيها  
**قول** ثم ان هذا يعلم انه يمكن الجواب على اختيار كل من شق  
الترديد لا كيف ان جواب المقصودة اليها جواب على كل من شق  
الترديد الله انه ذكر الجواب على احد شقيها وترك الاخر قيا على  
فان حاصل ان القدرة اما قدرة على الوجود والافادة في اليوم فان كانت  
قدرة على الوجود فمما رانها محققة حال عدم لكنها عبارة عن الممكن  
من الوجود في ثاني الحال وان كانت قدرة على عدم فمما رانها  
محققة حال الوجود لكنها عبارة عن الممكن من الوجود في ثاني الحال  
واما القدرة بالنسبة الى الطرفين معا فلا يمكن تحقيقها الله  
في مرتبة الذات **لذا** في حال من الاسئلة اذ لا يمكن تحقيق  
حال يكون خالية عن كلا طرفي وجه الممكن وعدمه  
تحقق القدرة بالنسبة اليها في هناك فتدبر **قوله** بقعود السؤال  
على التقديرين وفي المحقق الفوز عود السؤال على التقديرين  
اذ لئلا ان شئت وجه الفعل الثاني الحال في الممكن من عدم  
في الحال ومن الوجهة ثانيا في الحال فيتحقق القدرة بدسبته امول  
قد عرفت ما فيه فالجواب في الجواب ما ذكره المحقق بقا وما اوردوه  
المحقق الفوز هناك من انه لا ينافي في اللجواب الذي نعلمه الحكماء ليس  
مفيدة اذ عرفت ان القدرة عند غير الاشياء لا ينافي في اللجواب  
المذكور قد ثبت الله شعرة في انها مع الفعل والمعرلة في انها قبل  
الفعل **او** يمكن ان يقال بناو مذهب الاشعية على  
ان افعال غير الله تعالى وافعة باختبارهم ولذا تثير لغزها  
والفرق بين فعل المثار وفعل المصطر كما ان الله تعالى يخلق مع















و بقدرت استغنیه من طاعت  
بی وزنه عز الو احد حق P

مجله

لا بد من التفتت العبد  
 عن طاعة مولاه و...

دليل امر ثابت بمعرفة ذاته وان من حيث لا يشك علمه باسواه وركب بالعلم الدليل المثبت لعلمه  
 في كل واحد من الدليلين المثبتين لعلمه باسواه والدليلان ثابتان عليه مطلقا بمعرفة ذاته و  
 محققا وكان لهذه الكلمة اورد الدليل المثبت لعلمه بذاته بين الدليلين الاخرين لا تقول  
 الدليل المثبت لعلمه بذاته نفسه من جهة مقتضى الاول ان وجوب الوجود مجرد في ذاته ان  
 اذا المراد بغاية التجرد كون الشئ في ذاته غير متعلق بالهوية والوجود باذنه او هو متعلق  
 بالجملة بشرطه من جهة وجوب الوجود كذا اذ هو غير متعلق بشرطه ان يشك ان كل ما هو قائم  
 بذاته غير متعلق بالهوية والوجود بشرطه فهو موجود لذاته حاضرا بذاته عند ذاته غير متعلق  
 بذاته عند ذاته وهذا هو دور الثالث ان العلم هو حضور العلم بعلمه او بصورة عند المجر  
 الموجود بالفعل القديم بذاته وبث في له في وجوده بين يديه وهذا ايضا اذا دخلت  
 هذه المقدمات ظهر لك ان وجوب الوجود يكون مجردا في التجرد وكونه قضية في ذاته وموجبا  
 لذاته واما هنا عند ذاته غير في وجود ذاته ويكشف لذاته غير موجب عنها علم لذاته وذلك  
 العلم هو الامر عين ذاته فهو علم لذاته بانه لا يراه من غير ذاته فذاته في عقله في  
 ومقول وهو المطلق والدليل المثبت لعلمه باسواه فتقرر الاول منها الامر اليه  
 بقوله والاحكام ما ذكره الله تعالى في الامر اليه بقوله است وكل شئ اليه في  
 في فقرته ثابت ان جميع الموجودات مستندة اليه وهو ليس مستند الى شئ من الاشياء  
 فهو قائم بكونه غير متعلق بشئ من الاشياء وغير موجود لشئ من الاشياء بل هو موجود لذاته قائم  
 بذاته وجميع الاشياء تكون في معوله لذاته موجودة له حاضرة عنده مكشوفة لديه غير متعلقة  
 عنه بل لوجوب كون العلة موجودة مع المفعول في حصول المفعول بقدر حصول العلة  
 كما صرح به المتن في شرح الاثار ثبت فهو قائم به لا كما اذا العلم به كون المفعول موجودا  
 لما عرفه في ذاته واما هنا عند موجود لذاته غير في وجوده كما عرفت ثبت علمه في  
 جميع اسواره وهو المطلق في فقرته لصحة في تمام هذا الدليل في صحة في دليل اخر دالة  
 على علمه في ذاته كذا في الامر اليه في الامر اليه مستغنى في اثبات العلم وقا تركب  
 الدليلين الدليلين عليه في مطلق فتقرر بما ان في انه كما مجرد في علمه لان  
 المستغنى المحل في كل موجود فهو عالم بذاته وبما في له الامر اذ ان مجرد قائم بذاته

المعلوم



















والاعمال

sub.

تو لم نو

ظفر  
لایق

11

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠











47

[illegible]























لَقَدْ رَفَعْنَا

قوله

فقد فيه  
منه من الحظ والبرهان  
والله اعلم

نقد و بررسی کتابخانه

9.

[illegible]

نہیں ادا







كون علمه عين ذاته في العلم انه بآثاره التفصيلية اشهر اقول فيكيت من وجوه اما اوله فاذن  
 قول المقدم في شرح الاثر رت فاذا حكمت يكون العدين عن ذاته وعقله لا شيئا  
 واحدا في الوجه من غير ان يراد حكمت يكون الثاين في العدين اعتبارا بحدوث  
 في حكم يكون العقل في وجه المقدم هو نفس العقل الاول ثم لا وجه صريح في ان  
 العقل الاول هو العقل في وجه المقدم هو نفس العقل الاول ثم لا وجه صريح في ان  
 لا يستفاد من كلامه ذلك وايضا قوله بعد ذلك كان الاول الوجه تعقل تلك  
 الجواهر مع تلك الصور لا بصور غير مدعيان تلك الجواهر والصور تلك الوجه على  
 فلا يكون هذا المذهب سلب للثبوت المذكورة لا لغير لان الحصة التي ليس عقل  
 والحق التي عليه كيت لا يكون التي وزعمه ولا ان قد ان نفسه في التمام ما من كون  
 علمه لا شيئا عين ذاته في ان اراد ان هذه العالمية ليست زائدة على  
 ذاته في غير ان ذاته لا يكون في تمام حقيقة به ليعبر تلك الحقيقة على ما يكون  
 تلك الحقيقة سبب العالمية لا شيئا كما هو شأن في غير ثم فهو ليس محض بالقدر  
 والحق في هذه العلم به جميع صفاته ثم عين ذاته عند كافة الحكماء والمقرلة وان  
 اراد ان ما في العلم من المعلوم بالذات في علمه كما لا شيئا هو عين ذاته فان  
 اراد بالعلم التفصيلية فلم يذهب اليه احد ولا يكتفي القول به اتملا كما سياتي  
 وان اراد ان لا شيئا فليس ايضا محض بالقدر كما هو شأن في علمه لانه ليس هو  
 منه ما عليه في شيئا للمذهب الباقية واما راجع فاذن ما له في المقدم  
 شرح الاثر رت من كون علمه كما لا شيئا بالصور القائية بالعقل الاول ليس  
 تقمير الكلام الشيخ من تحقيق من عند نفسه بعد رده كلام الشيخ بمذويت اورد  
 عليه لا يوفق على من في نظريته وانما حكمت فاذن ما جعله من هذا راجع  
 كون علمه كما لا شيئا في ذوات الموجودات التي رتبته للذي لف المذهب  
 الذي انكره وجعل سادس للثبوت في ان الاثر في كون العلم ان ذاته او غير  
 لادخل في ثبوتها في غير لصدده فان ذلك الاختلاف كما وقع في اصول من كون العلم

في حكم يكون العقل في وجه المقدم هو نفس العقل الاول ثم لا وجه صريح في ان  
 العقل الاول هو العقل في وجه المقدم هو نفس العقل الاول ثم لا وجه صريح في ان  
 لا يستفاد من كلامه ذلك وايضا قوله بعد ذلك كان الاول الوجه تعقل تلك  
 الجواهر مع تلك الصور لا بصور غير مدعيان تلك الجواهر والصور تلك الوجه على  
 فلا يكون هذا المذهب سلب للثبوت المذكورة لا لغير لان الحصة التي ليس عقل  
 والحق التي عليه كيت لا يكون التي وزعمه ولا ان قد ان نفسه في التمام ما من كون  
 علمه لا شيئا عين ذاته في ان اراد ان هذه العالمية ليست زائدة على  
 ذاته في غير ان ذاته لا يكون في تمام حقيقة به ليعبر تلك الحقيقة على ما يكون  
 تلك الحقيقة سبب العالمية لا شيئا كما هو شأن في غير ثم فهو ليس محض بالقدر  
 والحق في هذه العلم به جميع صفاته ثم عين ذاته عند كافة الحكماء والمقرلة وان  
 اراد ان ما في العلم من المعلوم بالذات في علمه كما لا شيئا هو عين ذاته فان  
 اراد بالعلم التفصيلية فلم يذهب اليه احد ولا يكتفي القول به اتملا كما سياتي  
 وان اراد ان لا شيئا فليس ايضا محض بالقدر كما هو شأن في علمه لانه ليس هو  
 منه ما عليه في شيئا للمذهب الباقية واما راجع فاذن ما له في المقدم

بحصول

حصول صورة بشر او الصورة الى هذه من لثبوت كيت يمكن ان يقع في العلم ان يكون  
 يكون ان ذاته او لثبوتها لثبوت العلم عين المقدم في القول بين المذهبين ليس  
 الا ان في احد المذهبين في علمه في ان ذاته في سائر ذات الموجودات في ذلك  
 سادس فان ما ذهب اليه الصفاتية وهو المذهب الشيخ الرئيس والشيخ ابن  
 لا ما نسب اليه القدماء واما ما ذهب اليه فلا يكون صفاته ثم عين ذاته في كون  
 علمه كما لا شيئا في ذوات تلك الاشياء ولا الصورة الى هذه صفاته في ذاته ومع كون  
 علمه كما لا شيئا في ان العلم في ثبوت صفاته من جهة العالم زائدة على ذاته وصورته  
 من جهة المقدم مطبقة له زائدة عليه في العلم اصوله في حقيقة في العلم ان تقيده العلم من جهة  
 المقدم من جانب المقدم هو عين ذات المقدم **قوله** وهو العلم الحقيقي المقصود بالثبوت  
 بالذات كيت ان هذا التفسير على لفظ المقدم العلم من اصوله وانما هو في ان  
 بالذات في العلم ان يكون هو الصورة الى هذه في علمه بالذات والذات الغير معقول  
 بالعرض في المقدم هو الموجود الغير الذي هو المقدم بالذات في العلم والمعلم  
 بالذات في المقدم **قوله** ان يكون الصور في قول غير مسبوق في العلم في غير  
 لا يكون ممدوره عنه ثم بالذات في العلم في الصور الا في غير من هو المقدم في ثبوت  
 في تقدم الوعد المستقيم للعلم وقوله في ثبوت في ان يكون في العلم في العلم في العلم  
 مسبوقية في العلم في قوله وفيه يختلف نظر من هو لثبوتها كونه في العلم في العلم  
 والشافعية ان اعتبار لا كيت في ذلك العلم ان هذا لا يرد على المقدم لانه لا يقول بكون  
 العلم سبب للمعلم والصور في القدر والذات لا كيت كونه مسبوق في العلم في العلم  
 في شرح رتبة العلم في مسند ان العلم الصحيح ان يكون مؤثرا في القدرة ام لا الا  
 هو اصدار وجه لثبوت علمه العلم كما سبق في ان هو ممدوره عنه واذ كان  
 لثبوت ممدوره وجه لثبوت علمه لثبوت ممدوره فكل من علمه ممدوره عنه ممدورا  
 له واما في الممدور عنه معلوما له والجهة التي باعتبار ممدوره لثبوت القدرة وان  
 باعتبار ممدور لثبوت العلم والذات ان عقول مضافان في شرح واحد من جهتين  
 ثم قال وافرقت بين القدرة وبين الذات في ان القدرة ثابتة في العلم

في علمه كما لا شيئا في ان العلم في ثبوت صفاته من جهة العالم زائدة على ذاته وصورته  
 من جهة المقدم مطبقة له زائدة عليه في العلم اصوله في حقيقة في العلم ان تقيده العلم من جهة  
 المقدم من جانب المقدم هو عين ذات المقدم **قوله** وهو العلم الحقيقي المقصود بالثبوت  
 بالذات كيت ان هذا التفسير على لفظ المقدم العلم من اصوله وانما هو في ان



المؤثر بحيث لا ينج عنه التأثير الكلي وان خبر تعيم ذلك وليس كذلك الموجد او المؤثر  
كبح عنه الله كبر او التأثير اذا لم يخلو الله كبر غير اعتبار العلم والارادة فان ذلك  
ان يوصف بالقدرة فان الله كبر عند الجمع وعند اعتبار العلم والارادة كبح الله  
فهذا الكلام كانه مبرح في ان العلم لا كبح ان يكون سابقا لله كبر قوله مع آية  
اول لعل وجه الاولوية هو ان حيشية المعلولة مغايرة لحيشية المعلومة مغايرة في قوة  
بكل فحيشية الوجه في الخارج فان تحقيق المقصود يقتضي ان يكون من بعضها حيشية  
المعلومة فانه **قوله** والتحقيق ان في ان هذا العلم كم اقول كون ذاته على توصيل  
باصدار الاول ليس محققا اهلا لذن المراد العلم المفصيص هو العلم  
المحقق المفسر بالي منه بالذات البتة والى هذا بالذات اما ذات الشيء انما هو  
ان كان العلم حضوريا او هوية مطابقة له ان كان حصولا وذاته لم لا يكون  
ان يكون ثانيا ذاتا الصادر الاول والاهوية مطابقة له فكيف يكون على توصيل  
بمع ذاته ثم علم بالاصدار الاول وجميع الموجودات بالعلم الثالث من المعاني المذكورة  
وهو ما يقتضيه علمه استحضار المنكشفات بالذات لكنه هو معنى العلم الالهي ولا  
انحصار له بالاصدار الاول وقيل في ذاته **قوله** المقصود لخصوصية الصادر الاول  
في الصورة العلمية المميزة للشيء المعلوم بالاطلاق ذاته نعم مقتضيه للتمييز  
موجبه التميز وتبين لا يفرق ما به التميز وقرن بين تميزه كخصوصية وما به الخصوصية والثبوت  
العلمية مميزة للشيء بغير ما به التميز لا يفرق تميز لان تميزه التميز الشخصي ليس  
بالاصدار الاول وان لم يكن كما ذكره في المعقول الاول وجه تعيم ذلك ان العلم  
في جميع الموجودات بان في ذاته ثم مع العقل الاول علم توصيل بالعقل الثاني في ذكره  
بمعناه وهو علمه علم توصيل بالعقل الثالث وهكذا جميع الموجودات وقدر توهم  
صاحبه من الغلبة ما ذكره المحقق في المعقول الاول بينه ان ذاته **قوله** بذاته علم  
جميع الموجودات لكونه ثم بذاته متخيل لكل موجود ثم الموجودات الكلية و  
بميزته وخصوصية وتميزه فكان نسبة ذاته ثم في كل موجود نسبة العلم  
العقلية للشيء اليه وذكرنا ان هذا مع كون العلم النوراني جهة صفاته ثم بيان

213

[illegible]

ذاته وكان في الحكم المحقق الفخري المفقول انما شأنه في ذاته او اشتغابه ما ذكرناه في العلل  
 الاول بان ان شئ من ذاته **قوله** صاحب الف استشهدا ذلك في الامرين اما  
 الاول فلان المعقول اذا لم توجد في الموجود في جو وكان من محركات النفس  
 الحادثة اليه لم يحكم اختصاصه وتميزه على بقية الموجود في جو بل محقق اقترافا  
 النفس الى قبله لانه كان النفس بما اقتضته بخصوصه فلا يخصص به سواها عليه  
 انما هي في العلل الاول بالنسبة الى الواجب **قوله** ولا انما في فلان نسبة الجبر  
 اليه اذا كان كنسبة البناء الى الصورة البناء على ان البناء البناءية علم  
 تخصيص بالبناء والعلم اجمالا بجميع جزئيات ما في البناء كذا ذاته ثم علم تخصيص  
 بالعلم الاول وعلم اجمالا بجميع ما ارسم بهورته فيه من حقائق الموجودات لكن  
 هذا ليس مراد الشيخ من مراده ان عقلة لم لا شيئا بالعلم المخصوص  
 سبب لوجوده ان شيئا بين ان علمه لم يقع بعينه انه يعقل اول نظام الحكم  
 في الاشياء فيوجد في طبق في الخارج بدل في ذلك **قوله** متصلا بقول المذكور  
 تعليلا له من قوله في انه لعقل ذاته وما توجهه ذاته ولعلم من ذاته كيفية كون  
 اخرى في الحكم فيصير بهورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده  
 انتهى ولو اورد المحقق استشهدا **قوله** للعلم اجمالا بدل الحكم الذي نقله من الشيخ  
 قوله قبله ذلك الحكم متصلا به وهو قوله فهو كك تعقلا لاشياء دفعة واحدة  
 من غير ان يتكرر بها في جوهر او يتصور في حقيقة ذاته بصورة من بعض هذه  
 صورة معقولة وهو علم اول بان يكون عقلة من تلك الصور الفالفة  
 عن عقلية لانه لعقل ذاته وانها بهذا اكل شئ فتعقل من ذاته كل شئ تسم  
 انه استشهدا بذلك قوله وهو اولي بان يكون عقلة من تلك الصور  
 الفالفة صريح في كون ذاته علم اجماليا بالكل كما لا كيف **قوله**  
**قوله** القاسم المطبوع طرانا هذا من غير ان حاله مطبوع في حاله بعض انه يمكن  
 من النظر في هذه استنباط تلك **قوله** فقد **قوله** وبه **قوله** للعلم هو ان العلم  
 الذي عين ذاته لم يخصص بالنسبة الى الص در الاول وانما قد عرفت

قرنه

انہ کے



[illegible][illegible]

命

[illegible]



الا ان خبره قد ادى الى ما في قوله الله سبحانه كما في قوله الله سبحانه انما هو الحق هو ان يتبين  
 بالنسبة اليه ثم هذا هو الحق الذي هو الحق ان يتبين ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 لما كان حضوره غير زائد عن الذات يعلم كون خبره الدار في الزمان او اللات في الزمان  
 ولا يزدل هذا العلم بكونه زيدا عن غيره من الزمان واللات في الزمان ان فيها برهان على العلم بعلم  
 العلم كون زيدا عن غيره من الزمان كون خبره غير زائد عن غيره من الزمان كون خبره غير زائد عن غيره من الزمان  
 لا يستلزم في العلم باللات في الزمان كون خبره غير زائد عن غيره من الزمان كون خبره غير زائد عن غيره من الزمان  
 وتعتبر الله في ذات مكنى **اسم** القول بقوله العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 بالعلم الطويل بل يكون معرفة كون زيدا في الدار ومعرفة كون زيدا في الدار ومعرفة كون زيدا في الدار  
 اما في ذاته فانه في ذلك واما في الدار العلية مع اختلاف بين القائلين بالعلم  
 الصور كما في ذلك وكذا عند من يقول بحضور الاود في ذاته واحدة بلا استمرار وكذا عند  
 من يقول بالحق في ذاته واحدة في ذلك فيكون القول بقوله العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 كما لا يخفى في ذلك فطرة وذلك فيكون قد انكره القائلين اما الاول فانه لا يمتنع به في هذا  
 الكلام ولا الثاني فانه لا يمتنع به في ذلك فيكون قد انكره القائلين اما الاول فانه لا يمتنع به في هذا  
 جميع افراد الزمان مع ما فيها عنده في ذلك فيكون قد انكره القائلين اما الاول فانه لا يمتنع به في هذا  
 وقال في حاشيته الثانية وفي الزمان قدم كل حادث فكيف يمكن القول بقوله العلم ان يكون له الحق  
 ثم اورد في الحاشية الثالثة المذكورة المحترمة ان هذا الجواب يستلزم كون العلم زائدا عن الذات  
 اذ العلم نفس المعلوم على ما ذكره وهو زائد عن الذات مع ان هذا هو المقصود ان العلم نفس  
 الذات **اسم** الا ان في مقصوده ان العلم النفس المعلوم لا العلم الله تعالى في نفس الذات  
**اسم** القول اما كون ما ذهب اليه المحترمة كون العلم نفس المعلوم منافيا لما ذهب اليه  
 المقصود من كون نفس الذات فقد عرفت حقيقة عرفت ايضا ان المقصود في معقول يكون  
 منزه عن العلم نفس الذات وانه غير كون ذاته ثم على اجمال بالاشياء ولا ان للمستدل  
 ان يورد الدليل في العلم الذي هو عين الذات في قول العلم الذي هو عين ذاته يعني  
 الصفة التي يتبين فيها العلم من جانب العالم لا يتغير بتغير المعلوم كما عرفت وكذا بمعنى  
 العلم لا يجل في العلم لا يجل في العلم ليس على تفاهيد الاشياء وهو محال في العلم

فقط

ثم خبره من هو منزه عن خبره غير زائد عن الذات **قوله** ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 وانه انما هو الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 اذ في مقصوده ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 نفس علمه هو هذا القول اذ يقول نعم لا يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 موجودة في ذلك الوقت ومعرفة في غير ذلك الوقت **قوله** ولا يمتنع به في ذلك  
 مع ان فيه القول واضح في بقوله العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 اوجه في ذلك في العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 بحضور المعلوم ونفس كون علمه زمانيا فلا يخفى بقوله العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 كان في الزمان اذ لا حضور لافراد الزمان مع كسب الزمان واما اذا كان علمه في حاشيته  
 ومقابل في الزمان فلا يخفى عنه واحدة في الصور في العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 هذا الكلام في الشيخ صحيح في مذمبه وفي سده في مذمبه **قوله** وان ادركت باهر من رتبة  
 المادة في قوله بالمتجزية اقول قد بينا ان من رتبة المادة وهو علمه انما يمتنع العقل  
 اذا كان العقل كمال صورة بشر في الحاشية ولا اذا كان كصور ذاته له كما في حضور المعلوم  
 العلة في العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 حصولها في نفس المبررة مركب ان يكون في قوتها الى رتبة المتجزية فذلك لم يكن  
 ادراكا في العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 معلولات له فلا حاجة في ادراكها في حصول صورة فيه ثم علم ذلك فيكون ادراكه ثم لها  
 تعقل ولا حاجة في ذلك في المتجزية في الحاشية واما رتبة باهر من رتبة المادة في حاشيته  
 ومصلحة الفهم في كثير من معلولاته في غير تعقل وجبته في رتبة المتجزية فذلك ان هذا الدليل  
 انما يمتنع علمه في الحاشية في المتجزية في تقدير كون علمه في حصوله وكذا في تقدير كون حضوره  
 وكذا في العلم ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق ان يكون له الحق  
 ينبغي احسب **قوله** ان ثبت كثير من التعقيلات اقول اذ حصلت مع العقل ما بينك  
 علمت ان ان ثبت كثير من التعقيلات ليس لغيره ثم علمه نفس اليه **قوله** ان ثبت كثير من التعقيلات  
 الوجه ان العقل في كل من رتبة التعقيلات في رتبة التعقيلات في رتبة التعقيلات في رتبة التعقيلات

من التعقيلات



















ومنكم ان العلم انهم بالعلم يستلزم العلم بتعلو له جاهل هذا الذي ادعوا به المتأخرين في علمهم  
 احد ما كون العلم بالعلم مستلزم للعلم بالعلم والعلم بالعلم والعلم بالعلم والعلم بالعلم والعلم بالعلم  
 في الخبرين مع كونه علمه لها فما انهم قالوا المعلم في شرح الاشياء ربما يشرح بشر قول  
 الشيخ المنقول من قوله في لوجوب الوجوب كيب ان لا يكون علم بالجزئيات على بنا  
قوا اعلم ان هذه البيان قد لن تستقيم في الفقه في تفصيل بعض الاحكام العامه في علم  
تقر رضي عنه الفتا وذلك لأن الحكم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
لم يكن كل لم يكن ان يكن بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
معلوم لأن اد وجب ذلك الحكم ان يكون عالم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
عالم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
في بعض الاصول وهذا أدب الفقه ومن يكره مكرهم والقول ان يقع امثال ذلك  
في المباحث المعقولة لأن مشتق من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
هذا المتطلب من ما هو ان في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وادرك الجزئيات المشيرة من حيث هي متغيرة لا يكن العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وما يكره مكرهم والمدرك بذلك الادرك يكون موضوح للتغير لأن له ادراكها  
في الوجه الكل فلا يكن ان يدرك العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
لا يكن موضوح للتغير فان الوجوب كل لا يكون موضوح للتغير كل ما هو على قل  
يشع ان يدركها في جنتها ما هو على قل ما هو الوجوب الاول ويجب ان يدركها في الوجه الثاني  
اقول لا يتصور التعارض في ما يوجب المقدرة القيمة العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وهي نفس علم الوجوب بالجزئيات على زمانيا متغيرة ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وهنا تقدم فلا يظهر لهذا الكلام وصيه ثم اقول ما ذكره في الاصول ليس بغير ما  
ذكره لأن المراد من قول الشيخ على زمانيا متغيرة فيه العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
والمتقبل ليس العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
التأخر فليت على قوله اذا كان المدرك معلقا بزمان او مكان اعلم ان  
التعلق بالزمان يكون في وجه احد ان يكون تجدد اوضاع العلم

في كون الاشياء زمانيا  
 مكانيا وبينهما فرق

الرسم  
 في كون الاشياء زمانيا  
 مكانيا وبينهما فرق

الرسم كبر كنه زمان واقى لنبته كذا انه لو كان حادثة ووجهه من حيث هو بغيره  
 من الزمان اولاد هذا الوجه يكون جميع الاحكام والخصائيات ماعدا العلم الرسم  
 زمانية وتبينها ان يكون التجرد الرسم للزمان واقعا او نهما وهذا  
 المانع يكون العلم الرسم فقط زمانيا وتبينها ان يكون حادثة ووجهه  
 مستقلا بغيره من الزمان سواء كان تجردا او نهما العلم الرسم بالعلم  
 كذا انه اولاد هذا المانع يكون جميع الاحداث ماعدا بوجوه زمانية وتبينها  
 بالمكان يكون بان يكون اختلف اوضاع العلم وجهات واقعا بالنسبة بغيره  
 كذا انه بان يكون وجهه لابد ان يقع في المكان ولا يتصور ان يكون حادثة  
 ووجهه مشروطا بكان من العلم كذا انه لابد ان يكون في المكان في القدر المتأخرة  
 عن وجهه الجسم كنه الزمان فانه علمه حقيقة لوجهه الاحداث جميع الاحكام والخصائيات  
 حادثة او قديمة يكون مكانية بالمعنيين بخلاف جسم كنه العالم كنه الزمان  
 حيث هو مجموع فانه لا يتصور اختلاف جهات العلم كنه واقعا بالنسبة اليها  
 فهو كذا في المانع الثاني فقط وليس شرط من المجرى حادثة او قديمة مكانيا  
 بشر من المعنيين اذ عرفت ذلك فاعلم ان المدرك الزمان والمكان زمانا  
 يكون ادراكه بالادلة الجسمانية لانه من حيث هو زمانا ومكانا فليكن ان يكون  
 الجسمان جسم من حيث هو جسم ليس من شأنه الادراك والادراك كل جسم  
 مدركا بل لابد ان يكون له قوة من شأنه الادراك ويكون تلك القوة لا كنه  
 قائمه به او كنهه منه وهذه القوة هو المراد بالادلة الجسمانية وانما يجب ان  
 يكون المدرك بالادلة جسمانية لا يدرك العلم ما هو حادثة زمانا او مكانا ذلك  
 المدرك كذا كان ذا اوضاع ومكان وجهه وكذا مدركه لابد ان يكون كنه  
 الزمانيات والمكانيات ممثلة في العلم كنه واجبات كنه القرب البعد  
 والادراك عبارة عن حضور المدرك عند المدرك فلا يمكن ان يكون جسم من  
 الجسم في ان مكانا في جهة ومع ان وضعه في الزمان حادثة الجسم او  
 كنه بل لابد هناك من مشابهة فاهية وقرب كنهه او وضع معين ليحقق العلم

في كون الاشياء زمانيا  
 مكانيا وبينهما فرق















فان الزمان هو مجرد مقدر في اليوم بالقياس اليه اليوم بالنسبة اليه المعية في اهل الوجود  
والنسبة المجرده اليوم لما يمكن زايده في المعية في اهل الوجود فاما ان يكون اليوم  
في اليوم بمنزلة معية في اهل الوجود يكون اليوم في الغد الغيب بهذا المعنى اعني معية  
مع الغد في اهل الوجود اذ النسبة في اهل الوجود غير خصوصية زائدة لا يمكن ان  
يختلف كونها نسبة كك فيقطن جميع ذلك **قوله** غير مستقيم في انما قال خارج عن  
قانون التوجه اذ المقصود صدد منع لزوم التوجه في تقدير علمه ثم بالجزئية  
المتغيرة فمن غير لزوم مع ذلك فقد عرفت ما يمكنك به دفع جميع ذلك مع كون  
نسبة المجرده في جميع اجزاء الزمان نسبة واحدة لكونها نسبة في معية اهل الوجود  
فقط بخلاف نسبتها اليها والمانع ليس منقضا في كون الذات اشارة حسية بل  
ما ذكرناه مانع اليهم ولا قوله لكن ايضا لا تكلم في فليخبر ما فيه اذ نظر اشارة  
المجرده بهذا في مكان قريب في مكانه في رشا بهذا في مكان قريب من مكان  
لا من مكان بل في رشا في مكان قريب من مكان في رشا في مكان قريب من مكان  
فقد برز ما جاز في رشا المجرده في هذا المكان في رشا عقليته فلا يمكنه **قوله**  
اما اندفاع النظر الاول فلانه ليس في كلام هذا المحقق اعتراف في قد عرفت ان  
منشأ ما هو الاعتراف ما هو وعند ذلك يفهم هذا النظر كاللحن **قوله** لا يجوز  
فقط وفي بعض النسخ لا بالضرورة فقط اراد بالصور الكلية المتغيرة كل منها في شخص  
في ما هو مذهب الحكماء وليس المراد بالصور المقتضى للتصديق **قوله** بل جميع الموجودات  
في الزمان والامكنة جامعة بذواتها عنده نحو كل في وقت اراد كصور كل في وقت  
ان يكون في وقت طرق للصور اي كل منها حاضرة في وقت بل عليه قوله بعد ذلك يعلم  
ان البعثة في الحضور انما هو بحسب رخصه في كل حضور بزمان معين  
ومكان معين وهذا ليس مراد المصنف لانه اذا كان حضور كل في وقت لا دار  
لم يكن الاستواء نسبة جميع الازمنة اليه ثم بل مراده ان كلا منها في وقت  
عنده ثم ان لا اوابدا للاستواء نسبة جميع الازمنة اليه ثم ويحذر ان يكون في  
وقت طرق لكل وفادته ان كل بشر مع كونه في وقت حاضره عنده نعم دائما و

مقرر

عوت

عرفت انفسه باقتراف مرة انه الحق وقد عرفت للعلم اندفاع هذا النظر عنه بمراتب  
**قوله** اما اندفاع النظر الثالث فتدبر انفسه باذنه ولا ذكره بالمشقة وفيه خبر  
في تسليم عدم استواء جميع الازمنة بالنسبة اليه فيقول لهم المقام انما لا يوجب  
كلا في دفعه للنظر الثاني وذلك بتدويل الحال بزمان محضو للمستمع مع كون  
وجود الحكم محتملا ليس قبله ولا بعده وكنتم مدة عمره مثلا بالنسبة اليه ثم  
يعني ان المنع هو الحكم الواقع في الزمان باعتبار رخصه في التسليم به بالمنع المذكور  
ووجهه ثم ليس محتملا بزمان من زمان فيصير ذلك النقص منه ثم وليس المنع  
هو الحكم الواقع في الزمان مع عدم رخصه في التسليم به وقوله اذ لم يكلم في شرا  
لوجه في ان وجهه او معدوم ارشاد ان وجهه المستقيم بالمنع المذكور وقوله مع  
الازمنة ماضى وبعضها مستقبل وبعضها حال يعني ماضى بالنسبة في تمام مدة  
وجوده او مستقبل كك او حال يعني زمان محض بوجده بحيث لا يكون وجهه قبل  
ذلك الزمان ولا بعده والادفع تسليم عدم استواء جميع الازمنة بالنسبة اليه  
كما عرفت ان كلام المحقق متبر عليه فلا وجه لهذا الكلام **قوله** لا يجوز  
لا يكل بالمعصم كيف لا يكل بالمعصم والى ان المقصود هو انه ليس علمه ثم كعين  
لا مجرد ان وجهه ليس كوجوده فتدبر بل الجواب عنه عرفت **قوله** كك في حيز  
احد انما لو اراد انهم يقولون كك في العلم كك في العلم كك في فقد عرفت  
انهم ليسوا اقايين بالعلم كك في ان اراد انهم فانون بذلك العلم المحض في الزمان  
فقد ان ذلك لا يدفع التكفير عنهم لما عرفت من ان تكفيرهم انما هو لتفهم العلم كك في  
واستقام ان بعض كلامهم مبررة يكون علمه ثم بالجزئية في صور كلية متغيرة كل  
منها في فرد كاحرته سابق **قوله** في المضافين من كلف لا كيف انه يرد في هذا  
الضم ما اورد في توجيه المقصود من الوجهين مع امرين آخرين احدهما مشقة  
بعد عمل العبارة عليه فان الاستفصال من وجه كك في الوجه الكلي في وجهه  
الكلي من قبل الاستفصال من اللفظ في معنى لادولته عليه باحد الازمنة  
وانما يمكن الاستفصال لو كان العبارة في وجه الكلي او في وجه كك في سبيل



دون التوضيف وان فيها انه غير صحيح في نفسه بخلاف المحذور في عدم التوضيف لوقوع التغير  
 في علمه بالجزئيات والذات من بين الوجهين اطلق عليه التكلف دون توجيه المقام  
 فان حمل العبارة على توجيه المقام وان كان اليفيد في غير هذه الدلالة صريح للمكان  
 ان يكون المراد بوجه كمال او بالوجه الكلي الوجه السوي في الكل نحو كماله في كل  
 الا انه يرد ان اطلاق التكلف على هذا الوجه ليس بصحيح اذا التكلف انما يطلق  
 اذا امكن الحمل مع البعد وهذا لا يمكن الحمل اطلاقا كما عرفت وقوله ولا يكون ما فيه  
 يمكن شارة في مجموع الوجهين الموردين في توجيه المقام مع التوجيه في التوجهين  
 الذي ذكرناهما ويمكن ان يقال ان شارة في الوجه الآخر فقط وتكون  
 قد اكتفى عن الوجهين ان يفتي بالظهور وان يكون شارة في مجموع الدلالة  
 او شارة في عدم صحة هذا التوجيه في التكلف ايضا كما ذكرنا قوله **كان** حضوره  
 باعتبار الوجود العيني كنهها تلك الدلالة في هذا الصنيع على ما فهمت من ما حققناه كما  
 مر من **اراد** لم يأت بلام في هذا الوجه القائل بالعلم **المتعلق** في الوجهين فمما  
 غيره الغير القائل به بعين ان جريان الاوصاف الثلاثة بهذا المقدر عند النظر  
 لا يتصور بالنسبة اليه نعم صريح يحتاج في نفسه وان اراد مطلق الحكم الى ذلك اطلاق  
 اركن في ضمن هذا المورد فتدبر الى المقام الذي هو جريان الاوصاف المذكورة  
 بالنسبة اليه نعم مطلق **قوله** والاصناف بها باعتبار الافعال الحادثة والصفات  
 الاعتبارية او افعالها نعم فحينئذ يشترط في الية نعم لست زمانية والالزام لبقائه  
 نعم ايضا بالزمان كاللا يكون في الخبر بالسلفه وكذا صفاته الاعتبارية فحينئذ  
 انها صفات له نعم **قوله** كان علمه نعم بذوات الجزئيات باعتبار الوجه العيني  
 ارجح لكونها ملحوظة مع اعتبار الوجه العيني او متعلقة باعتبار الوجه العيني فلهذا  
 الظرف ليس ضم الكان بل حاصل عن ذوات الجزئيات فان مفعول به بوجه حرف  
 الخبر وخبر كان هو قوله من حيث دخول الزمان وقوله كمال او صافها الثلاثة  
 انما اوصافه بتذكير الضمير لكونه راجعا الى الزمان فتاثيرها باعتبار التغير في  
 بالذات في قوله الواقعة في زمنا **قوله** كمال لاصفا فيه فانما قو عرفت

ط

لا يفسر

ان

ان علمه نعم بالجزئيات العينية انما هو من حيث دخول الزمان فيها كمال او صافها الثلاثة  
 وهذا يستلزم تغيير العلم **قوله** فلهذا انما قيل للبيان بمتوسط رتبهم  
 معين وان يكون الجزئيات حاضرة عنده نعم في اوقات يكونه نعم بحيث يحضر  
 عنده جميع الجزئيات الجزئية كل في وقته لاني سبقتهم رتبهم فان  
 هذا انما قيل انما هو من حيث تسليم التغير في المصورت الى ذاته الزمانية و  
 اعتبارهم صريحة في نوع التغير فلهذا انما قيل للبيان سبقتهم رتبهم فان  
 الى اصل من هذه الحاشية ان اريد لقولهم بل هو حاضرة عنده في اوقات عدم التغير في  
 المصورت الى ذاته الزمانية بالنسبة اليه نعم فحينئذ ان علمه نعم انما هو من حيث دخول  
 الزمان فيها كمال او صافها الثلاثة وهو لا يحتمل تغيير المصورت الزمانية وان  
 اريد عدم التغير في كونه نعم بحيث يحضر عنده الجزئيات كل في وقته لعدم التغير في المصورت  
 الزمانية فحينئذ ان عدم التغير في كونه كمالا ليس عدم التغير في علمه بالجزئيات اذ الكون  
 المذكور ليس هو العلم الشخصي بالجزئيات مع كونهم مصريين من غير التغير في علمه بالجزئيات  
 حيث كان متغيرا رتبهم في المصورت الى ذاته الزمانية فادخل كون الجزئيات  
 حاضرة عنده كونه كمالا بحيث يحضر عنده كل في وقته لم يستلزم تسليم التغير في المصورت الزمانية  
 تشمل لاني سبقتهم رتبهم بالذات هو نوع التغير في المصورت الزمانية **قوله**  
**قوله** التغير في لوازم عدم التغير في العلم القديم يعني ان علمه الاصل القديم لا يتغير  
 المتغير وتجدد في اوقات وجودها المتكثرة كمال المصالح وتاثيره الاسباب  
 المؤدية اليها وكان علمه التقصيص بها بين ذواتها المتجددة المستمرة لتجدد ذلك  
 العلم الذي هو عينها فلو لم يتجدد ذلك العلم وذلك لعدم تجديد المعلوم فيزوم التغير  
 في علمه القديم المقترض لتجدد تلك المصورت وهو في فظنه ان امتناع التجدد والتغير  
 في علمه القديم هو المستلزم لتجدد علمه نعم بالمتجددات وهذا كما تكرر امر غريب ولا يخفى  
 عليك ما ذكرنا غير مرة ان علمه القديم انما يتغير بتجدد المصورت فيما بينها بالنسبة  
 اليه نعم وعلمه التقصيص انما هو عين المتجددات من حيث هي رتبها اليه وحضوره  
 ليه نعم وهو من تلك الحاشية غير متجددة اصفاف الجزئيات المتجددة مع كونها متجددة



ومثيرة تكون عليه به عين ومجواته المشيرة من غير علمه **قوله** بها حيث هو علمه به **قوله** ان  
 والحق ما قل بعضهم لا جبر ولا تفويض بل هو المردى عن الله اهل اليقين وبانه في الجمال ان  
 الجبر هو ان يكون فعل العبد محفوق له **قوله** بدون مدخلية العبد فيه اهل الله والتوكل هو ان يكون  
 العبد مستقفا في مدخلية من الله **قوله** اهل الله والذين هم الذين يكون الفعل واقع  
 بقدره العبد واختياره **قوله** يكون قدرته واختياره مستند في الله تعالى ولنا في توضيح تحقيق  
 ليس بهن موضع ذكره **قوله** بالقياس الى ان القياس في واحد والآخر منفردا **قوله** يستند  
 الى سبب منقطع انظر على قدرته منها **قوله** والقياس في الكل ليس في كل واحد **قوله** يستند الى سبب  
 والضمير قوله في اختياره راجع الى الفعل في ان المصدر مضاف الى المفعول اراختيار الفعل  
 وقوله باعتبارين ارا الوجوب باعتبار القياس في الكل والامكان باعتبار كل واحد  
 فقط **قوله** في الفاعل القريب **قوله** هل سير على ذلك **قوله** ان الله في العلم  
 للعلماء **قوله** ان الله اعلم المراد ان اطلاق العلم والقادر عليه **قوله** ليس كالمعرفة  
 واصرفنا فان الخلافة في واحدنا انما هو باعتبار قيامه في شئ مستقفا **قوله** ان العلم  
 والقدر على **قوله** الخلافة في علمه **قوله** ليس بذلك الاعتبار **قوله** في قيامه على تدبير  
 اطلقوا لفظ العلم عليه **قوله** من حيث **قوله** هو الذي هو سبب العلم للعلماء **قوله** وان فيه  
 عليهم **قوله** لا يمكن **قوله** ان يكون عاريا عن ذلك **قوله** الكمال حكمه **قوله** عليه **قوله** بانه عالم **قوله** بل  
 ذلك وعدم كون شئ عاريا عن كماله **قوله** ان يكون بقيام ذلك الكمال به بل يمكن  
 ان يكون لكونه عين الله **قوله** في الوجوب **قوله** انما هو كماله **قوله** في سائر صفاته **قوله** الكمال  
 كل منزهة **قوله** هو العلم **قوله** وانما هو كماله **قوله** وانما هو كماله **قوله** وانما هو كماله  
 كانت **قوله** ادرك ما سواه **قوله** نعم **قوله** كماله **قوله** في كماله **قوله** في كماله **قوله** في كماله  
 متعلق بذاته وصفاته **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 انما يمكن عليه احكاما غير متعلقة بالواقع **قوله** العقل **قوله** بالنسبة اليه **قوله** وقوله **قوله** اذ قد  
 حال على الفاعل **قوله** في مية منزهة **قوله** انما هو كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 ونفقه **قوله** في غاية التعبد **قوله** وجبره **قوله** في غاية التعبد **قوله** في غاية التعبد  
 ليس لليق كماله **قوله** ان هو الله **قوله** في غاية التعبد **قوله** في غاية التعبد **قوله** في غاية التعبد

في القياس  
 في القياس

قوله

قوله **قوله** انما هو كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 منفي الحيوة في الدنيا **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 لطيف لعرفه **قوله** بالقياس اليه **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 ان العقول **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 زينة العقول **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 الفاعل **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 كما هو ان الكمال **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 بها عين **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 فاذا جهل وجهه **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 كونه وجهه **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 اذا صار عدمه **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 على ترجيح الوجه **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 ايضا **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 التحقيق **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 بل كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 في الوجوب **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 ان مشيئة **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 فان قلت **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 لتخصيص **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 بل انما **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 المتخصص **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 الزمان **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 ليس **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله  
 في كل **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله

في القياس  
 في القياس



الكتاب الامداد المقصود به الوقت المنقضي مطلقا ان كان يكون موجبا او موقفا  
 فليس وقت قبل ذلك بل هو الذي لا يمتنع ان يقع في وقت كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 المحدث هو الذي لا يمتنع ان يكون في وقت كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 متعقبات النظام الذي لا يمتنع ان يكون في وقت كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 فانهم لو لم يكونوا في وقت كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ففقط **قوله** من دفعه بالخصيص القول بالمشاع والترجى بلا ترجع **قوله** بالمشاع  
 الترجع بالمشاع والترجى ذات ارادة واما اذا كان فلا امتناع فيه عندهم **قوله**  
 وكلامه ليس بهنا في غاية كماله بل في غاية كماله بل في غاية كماله بل في غاية كماله  
 زائد على ذلك فان من مذهبهم ان العلم من ان يكون عينا او غيرا بل لعل ان العلم يكون  
 غيرا وعقل هو من مذهب المصنف وغيره من المتحققين من كون العلم عينا وانه فروع في  
 وقع **قوله** المتعقبات العقل بل في لفظه بالادراك هو العلم ان المراد من الادراك في عبارة  
 المقصود ليس هو المطلق المرادف للعلم المطلق ولا العلم بالجزئيات مطلقا ولا العلم بالخصوص  
 بل هو الذي كان لان جميع ذلك مما ثبت بالادلة لا بقوله بل المراد هو الادراك المطلق المتعلق  
 بالخصوص بل هو كذا  
 له فلو لم يثبت بالادلة كذا  
 والعلم المصور الثابت له لم يمتنع كذا  
 المسمر عنده بالادراك ليس هو حقيقة والمبدأ من المصنف كذا  
 هذا النوع بالادراك انما هو بالسمع فخر طريق اثباته بالسمع دليل على ان المراد به ليس شيئا  
 من العلم المذكورة بل المراد به هو المسمر عنده بالادراك في قولهم كذا  
 ان لا تقوم كذا  
 ليس الاحساس المسمر وكذا ليس الاحساس المصغر بل ان ذلك الاحساس  
 فيها لا يمكن الا بآلة حسانية دل العقل على استحالتها عليه نعم فوجب مقتضى الدعوى  
 اثبات الاحساس له نعم ومقتضى العقل ان يكون بالآلة والظاهر ان السمع والسمع  
 في الادراكين المخصوصين مطلقا انهم ان يكون حصولها بالآلة او بدونها ولو فرضنا

ما فانهم يخصصون  
 البرج بلا مرجع

لا يجب  
 بحث ادراك المحسوسات  
 ان يكون بآلة حسانية  
 وعينها

كون

كون المحسوس بالآلة مقبولا في حق المتحقق فلا بد ان المراد بالآلة هو الذي لا يكون  
 اقرب الى رتبة العلم الحقيقي من الممكن في حقهم سببا او كون الالة شرط في حصوله  
 مطلقا ثم والمتحقق ان الادراك ثبت له في جميع انواع المحسوسات وذلك غير العلم بالمحسوسات  
 الا ان السمع ورد في حيز السمع والسمع كونهما الالهة هو ان يكون الادراك بالآلة  
 بخلاف ما يراه ارسطو اذا عرفنا ان كذا  
 المسوسات مطلقا كما هو مذهب الاشاعرة ليس لسمع وانما هو المشاهدة بها فثبت ان  
 من كون ذلك مذهبنا سيما في العلم بالمشاع والترجى بلا ترجع والترجى بلا ترجع  
 في العلم كما هو مذهب المعتزلة وكلام المقصود المقول عن شرح رتبة العلم غير قوله غير رتبة  
 عن العلم ليس المراد به ان المراد بها هو العلم المطلق بل هو اشارة الى الادراك المسمى  
 بالادراك عليه في كلامه المنفصل عن قوله في العلم بالادراك بل هو كذا  
 في ان المراد بها هو العلم المصور وهو على لفظه ان لا يكون الفرق بين العلم المصور والادراك  
 قلت بانه العلم المحسوس والصور وهو المصور بالآلة والصور بالآلة والصور بالآلة  
 الا ترى ان العلم بنفسه بذاته علم حضور وكذا علمه بالصورة الى صفة فيها ولو فرضنا  
 ان يتعلق بواسطة منه لم يكن العقل في ان الذات في حق يكون انما هو العلم  
 مثبت بهذه الخصوبة وحدها هذه المثبات لم يكن ان يتبدل في ذاته وخصوصية  
 اخرى تكون فيها ادراكها العقلي اجمالا من الحس والحواس ثبوت الثبوت بين العلمين  
 ثم اقول لفرق بين العلم بالمعقولات والمهيات وبين العلم بالجزئيات سببا المحسوسات  
 فان الاحساس بالمعقول لو فرض لعله لم يكن انما هو العلم به لكن الاحساس  
 في المحسوسات انما هو العلم بها واليه اقول العلم المصور لا كان انما هو العلم بالصور بل كان  
 الاول سينظم كذا  
 ان الخصوبة في الوجود الحسني منها في الوجود العقلي فان الخصوبة في الحقيقة  
 اما على ذواتها او على لوازمها بخلافها في المحسوسات والعلم بالصور هو العلم بالصور  
 كخصوبة في ثبات اهل العلم المصور لا في ثبات الاحساس بالادراك بل هو  
 ان كانت في الخصوبة الذاتية في اهل الوجود **قوله** هذا المخصوص لا يثبت عموم

ابصار







ولا يخفى ما في هذا الكلام من المحترق فان القائل اثبت عدم كفاية ذلك في السمع واللبس  
وكذا يتبين من قولهم بان السمع لم يرد به صفات صفة اخرى بارزتها فيجب العلم بان  
ادرككم ثم انما هو معبر عنه بها واثبت السمع واللبس بارزاً ادر كالمسحوق وادرك  
المسحوق فظهر ان ادراكه اياه سمع او لغيره لا علم **قوله** فان تجرد المطلق لفظ السمع  
والبصر في شئ او لا يخفى ان المطلق في الوجود الكثرة طهر في كونها صفتين زائديتين  
وامكن ان يكونا في شئ واحد كما عرفت فمجرد المطلق يكون في اثبات زائديتهما  
**قوله** فيكون راجعين في العلم في هذا الطريق خفاء جداً واهل الكلام اللغوي والحيثي  
الذين ذكروا في ادراكهم وادراكهم ثم يعطل كون سمعاً ولبساً ايضاً غير زائديتين  
في العلم وعدم الفرق بينهما وبين العلم المذكورين بالذات وبكونه بمرئيه ولم يذهب اليه  
اصولهم اذ ارادوا العلم ما نعيم الذي كثر وعقل من انما لا يفرق نزاعاً **قوله** واثبت  
في مطلوبهم لعل القول من هذا الاستدلال اثبت كون الذرك اتمه الذرك في  
من العلم ليقوم في ذلك مقدمة اخرى من ان ذلك لا يتم ممكن في حقه ثم فينتج انه يجب  
ان يكون في العلم هذا الاستدلال قريباً لما ذكره من قوله كالمكون الى ان  
معيناً وفرض ان ذلك العلم حصل من العلم بعلية او غيرهما فيمكن ان يكون لغيره  
بقي وبقاء وهو من احوال المراد اذ اعلمنا طبيعة اللون ومفهومه ثم رايته في انهم  
روية فرد منها وقوله ليشتمل على امر زائد غير ان يراد ان هذه الزيادة انما هي الاكثر  
لذلك المستكشف في **قوله** لان ذلك الفرق لا يمنع كونه على غير ما ينبغي ان هذا الدليل يدل  
على المفارقة بين البصر والسمع والعلوم وذلك الدليل في معايرتها في كونه على اذ كل فرد  
من افراد العلم ليس ثمة له في خصوصية زائدة على طبيعة العلم معايرتها لفراد المستكشف كل منها في  
خصوصية زائدة على طبيعته واقول نعم ذلك لا يمنع كونه على العلم بالذات لانه لا يمكن  
يمنع كونه على مقابلة الذرك والكلام انما هو فيه لا يشترط اليه والعرفي ليس كذا اثبات  
المفارقة ليرد اننا حاصله لفرق المفارقة على العرفي كون البصر مثلاً اتم في الذرك في  
العلم الذي ليس ابرقاً **قوله** هذا الذي يجب ان يذهب المصنف غير لا يفهمه بالزيادة ولكن  
ان في كونه مذهباً لا يستلزم الزيادة بل يستلزمها لكن الزيادة اتم من ان يكون

قوله مستلزم  
قوله مستلزم  
قوله مستلزم

حسب العلوم او حسب الوجود والصفات عند القائلين بالعينية زائدة عن المفهوم وعلى اعتبار  
الوجود والعلية فالعبر عنه بالصفة ههنا هو الذنب للعلم عليه بان له صفات  
خبرية خبرية **قوله** المستلزم وعمومية قدرته يدل على ثبوت الكلام لهم ان الكلام  
الذي حصل لا يمكن به قبليته كان او كثر اذ هو المطلق الدال على معنى واستلزامه التوحيدي  
قوله حكمت بكذا وهو حدوث فعل **قوله** الكلام اذا عرفت هذا فنقول قد ورد في  
نسبة الكلام اليه ثم وكذا نسبة الحكم اما الاول فيقولون ان هذا الكلام انه ولا الثاني في  
العلم والاشك ان العلم من فعل الكلام فينا يتوقف على قدرته وآله وانما هو غير العلم في  
جميع احواله في العلم فيه ثم انما يتوقف في الزيادة فقط وقدرته على عاتقه لجميع الممكنات في فعل الكلام  
بدون الالة من الممكنات فهو حدوثه ثم فعمومية القدرة يدل على مقدورية الكلام له في  
ثبوت بل الذرك في ثبوت هو بشرط ففهم عبارة المتق من حيث اطلق في حق واريه  
العام للعلم له واثبت خبره بين شيئين من المعاني من الكلام بالمعنى المذكور والاعلم ليس  
صفات للمعنى ان الاول فلكونه متافيه وان الثاني فلكونه ففهم والمراد بالصفة ههنا ما في  
المعروف حقيقة واثبت من ان المشتق ما في المبدأ في المراد بالقيام فيه اعم من ان يكون حقيقة  
او غير حقيقة وكون العلم من سائر الاله تعالى لا يستلزم كون العلم حقيقة في نفسه  
كما في الموجد والحق في **قوله** معمم قوله يدل على الكلام روي ثبوت الكلام ووجهه في علم  
المذكورة وذلك لانه يكون العلم من الممكنات وقوة القاتلة ليرد في القدرة في  
القضاء الكلام وذلك لان القدرة في القضاء الكلام فرد من القدرة القاتلة وهو الرقوة القاتلة  
والذكية باعتبار ايجاز العلم الثابت بالشرع يعني ان العلم الثابت بالشرع هو معنى القدرة  
في الكلام واثبت خبره بان هذا من غير سائر العلم والواجبة في العلم الثابت بالشرع  
في العلم عليه مع بيان المعنى الحقيقي اعرف فعل الكلام واما كونه كلاً في الالهية والواجبة  
في ثبوت هذا المعنى في شئ كما لا يخفى ويمكن رجوع خبره في القاتلة من القضاء الكلام  
بمعنى ففهم واما كونه هو معنى العلم ليكون فائدة قوله الثابت بالشرع غير معنى العلم ليس  
الالمعنى المعرف ففهم بركنه مراد المحترق هو الاول لا سيما من عبارة



ولا يخفى ما في هذا الكلام من المحترق فان القائل اثبت عدم كفاية ذلك في السمع والبصر  
 وكذا يتبين من قولهم بان السمع لم يرد به صفات صفة اخرى بارزتها فيجب العلم بان  
 ادرككم ثم انما هو معبر عنه بها واثبت السمع والبصر بارزاً ادر كالمسحوق وادرك  
 المصيرت فظهر ان ادراكه اياه سمع او بصر لا علم **قوله** فان مجرد المطلق لفظ السمع  
 والبصر في الشرح لا يخفى ان المطلق في الوجه الكثرة طهر في كونها صفتين زائديتين  
 وامكن انما هما في وجهها كما عرفت فمجرد المطلق يكون في اثبات زائديتهما  
**قوله** فيكون راجعين في العلم في هذا الطريق خفاً جداً واهل الكلام اللغوي والحيثي  
 الذين ذكروا في ادراكهم وادراكهم ثم يعطل كون سمعاً وبصراً ايضاً غير زائديتين  
 في العلم وعدم الفرق بينهما وبين العلم المذكورين بالذات وبكونه بدونه ولم يذهب اليه  
 احد ولعل ارادوا العلم ما نعيم الذي ذكره في غفل عن انه لا يصدق نزاعاً **قوله** او يستدل  
 في مطلوبهم لعل القول في هذا الاستدلال اثبات كون الذي ذكره انما في ذلك في  
 من العلم ليقوم في ذلك مقدمة اخرى على ان ذلك لا يتم ممكن في حقه ثم فيجب ان يثبت  
 انما في ذلك فيكون هذا الاستدلال قريباً لما ذكره من قوله كالتقوى الى ان  
 معيناً وفرض ان ذلك العلم حصل من العلم بعلمية او غيرهما فيمكن ان يكون البصر  
 باقياً وبقياً وهو من احوال المراد اذا علمنا طبيعة اللون ومفهومه ثم رايته في انهم  
 روية فرد منها وقوله ليشتمل على امر زائد غير ان يراد ان هذه الزيادة انما هي في الاشياء  
 في ذلك المنكشف في **قوله** لان ذلك الفرق لا يمنع كونه على غير ما ينبغي ان هذا الدليل يدل  
 الذي المفارقة بين البصر وما به العلم وذلك الدليل في معايرتها في كونه على اذ كل فرد  
 من افراد العلم ليس ثمة له في خصوصية زائدة على طبيعة العلم في غير ان افراد المنفعة كل منها في  
 خصوصية زائدة على طبيعته واقول نعم ذلك لا يمنع كونه على العلم بالعلم شامل للذكر لكن  
 يمنع كونه على مقابلة الذكر والكلام انما هو فيه كما يشترط اليه والعرف في ليس كذا في  
 المفارقة ليرد انما في حقه لفرق المفارقة على العرفي كون البصر مثلاً في ذلك في  
 العلم الذي ليس به رتبة **قوله** هذا فينايب مذموب المصنف غير لا يفهمه بالزيادة ولكن  
 ان في كونه مذهب لا يستلزم الزيادة بل يستلزمها لكن الزيادة اتم من ان يكون

قوله مستلزم  
 وقوله مستلزم  
 وقوله مستلزم

حسب العنوم او حسب الوجه والصفات عند القائلين بالعينية زائدة عن المفهوم وعلى اعتبار  
 الوجه وبطلانها فالعبرة عنه بالصفة ههنا هو ان الذنب للعلم عليه بان له صفات  
 خبره خبره **قوله** المستلزم وعمومية قدرته يدل على ثبوت الكلام لهم ان الكلام  
 اللغوي ليس لا يمكن به فليكن كما ان او كثيراً وهو المطلق الدال على معنى واستلزام اللغوي لصدور  
 قوله بطلان بكذا وهو حدوث فعل **قوله** الكلام اذا عرفت هذا فنقول قد ورد في  
 نسبة الكلام اليه ثم وكذا نسبة الحكم اما الاول فيقولون ان هذا الكلام انه ولا الثاني في  
 العلم والاشك ان العلم من فعل الكلام فينا يتوقف على قدرته وآله وانما على غير العلم في  
 جميع احواله في العلم فيه ثم انما يتوقف في العلم فقط وقدرته على عاتق جميع الممكنات في فعل الكلام  
 بدون الالة من الممكنات فهو من ذلك ثم فعمومية القدرة يدل على مقدورية الكلام له في  
 ثبوت بل الذنب في ثبوت هو بغيره ففوق عبارة المتق من حيث اطلق في حق واريه  
 العام للعلم له واثبت خبره بين شيئين من المعاني من الكلام بالمعنى المذكور والعلم ليس  
 صفات للمعنى ان الاول فلكونه متافيه وان الثاني فلكونه ففوق والمراد بالصفة ههنا ما في  
 : الموهوب حقيقة واثبت من ان المشتق ما في المبدأ في المراد بالقيام فيه اعم من ان يكون حقيقة  
 او غير حقيقة وكون العلم من سائر الاله تعالى لا يستلزم كون العلم حقيقة في نفسه بل في  
 كماله الموهوب والحق في **قوله** معمم فمجرد يدل على الكلام في ثبوت العلم ووجهه في علم  
 المذكورة وذلك لانه يكون العلم من الممكنات وقوة القاتلة ليرد في القدرة في  
 القاء الكلام وذلك لان القدرة في القاء الكلام فرد من القدرة القاتلة وهو ان القوة القاتلة  
 والذكورية باعتبار الجبر في العلم الثابت بالشرع يعني ان العلم الثابت بالشرع هو في القدرة  
 في الكلام واثبت خبره بان هذا من غير سائر العلم والواجبة في العلم الثابت بالشرع  
 في العلم عليه مع بيان المعنى الحقيقي اعرف فعل الكلام واما في كماله في القدرة لاجابة  
 في ثبوت هذا المعنى في الشرح كما لا يخفى ويمكن رجوع خبره في القاتلة من القاء الكلام  
 في ففوق واما في هو من العلم ليكون فائدة قوله الثابت بالشرع غير من العلم ليس  
 الا في المعنى المعرف فمجرد بكنه مراد المحترق هو الاول لا سيما من عبارة